http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1751) السنة السابعة -الثلاثاء (23) اذار 2010

انفجار في باكستان

انقسام بشأن مساعدتها قبيل اجتماع القمة

أزمة اليونان قد تفقد الاتحاد الاوروبي مبررات وجوده

متابعة اخبارية

بعث القادة الاوروبيون باشارات متباينة في مطلع الاسبوع بشأن مساعدة اليونان اذ حثت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل أثينا على حل مشاكل ديونها بنفسها بينما أيد رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني بشدة تقديم الاتحاد الاوروبي الدعم.وكانت تلك التصريحات هي الاشارة الاحدث على الانقسام بين دول منطقة اليورو البالغ عددها ١٦ دولة بشأن ما اذا كان ينبغي تقديم الدعم لليونان والطريقة الامثل لذلك. وتكافح اليونان للتصدي لديون متضخمة وعجز كبير في الميزانية ما ألقى بمنطقة العملة الموحدة في أسوأ أزمة منذ انشائها قبل ١١ عاما.والمستشارة الالمانية التي تواجه انتخابات في احدى الولايات في ايار تعلم جيدا أن الناخبين الالمان يعارضون بشدة انقاذ اليونان وقد اتخذت خطا متشددا ضد تقديم الاتحاد الاوروبي تعهدا جديا بمساعدة مالية للبلاد.ويضعها هذا الموقف في مواجهة بروكسل وشركاء أوروبيين رئيسيين يفضلون اتخاذ عمل قوي لانهاء هجوم المضاربين على أصول اليونان والذي يتسبب في تفاقم أزمة البلاد برفع تكلفة حصولها على القروض الى أكثر من مثلي تكلفة اقتراض ألمانيا.ونفت ميركل في حديث لاذاعة دويتشلاند فانك أن تكون لليونان أي «احتياجات مالية ملحة» ورفضت اقتراحات من رئيس المفوضية الاوروبية جوزيه مانويل باروزو بأن يتفق قادة الاتحاد الاوروبي على حزمة مساعدة احتياطية لليونان في قمة هذا الاسبوع.وقالت ميركل «لا أرى أن اليونان تحتاج الى أموال في الوقت الحالي والحكومة اليونانية أكدت ذلك. لهذا أحث على عدم اثارة الاضطرابات في الاسواق بترويج توقعات زائفة لاجتماع المجلس يوم الخميس» في اشارة لقمة الاتحاد الاوروبي يومي ٢٥ و٢٦ اذار.وأضافت «الدعم لن يكون على جدول أعمال اجتماع الخميس لان اليونان نفسها تقول انها لا تحتاج مساعدة في الوقت الحالي».ورد باروزو في صحيفة هاندلسبلات قائلا ان الاتحاد الاوروبي يحتاج الى حل مشكلة اليونان بشكل عاجل «بغض النظر عن الاولويات السياسية للدول الاعضاء.»وأضاف في مقابلة نشرتها الصحيفة امس الاثنين «ضمان استقرار اتحاد العملة في صالح ألمانيا ... أنا على يقين من أن ألمانيا ستسهم بشكل بناء في حل المشكلة الحالية.»وأبلغ رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني رويترز في بولونيا يوم الاحد أنه يؤيد بشدة تقديم الاتحاد الاوروبي الدعم لليونان. وفي وقت لاحق قال ان الاتحاد الاوروبي يفقد مبرر وجوده ما لم يمد يد العون لليونان في خضم محنتها.

أوباما بعد اسبوع مرهق : إنه التغيير الذي نتطلع إليه

نظام التأمين الصحي .. «حرب المئة عام» في الولايات المتحدة

واشنطن/وكالات

يثير نظام التأمين الصحي الذي اجتاز مرحلة تاريخية امس الاول في الولايات المتحدة، جدلا منذ قرن في هذا البلد حيث فشل عدد كبير من الرؤساء في تسوية هذا الملف الذي طالما عارضه الاطباء وشركات التأمين.ففي عام ١٩١٢ جعل الرئيس السابق تيودور روزفلت محور حملته تبني تأمين صحي مستوحى من اصلاحات اطلقها في المانيا قبل اربعين عاما بيسمارك، هزم في الانتخابات امام خصمه ووردرو ولسون في سباق جديد الى البيت الابيض. وفي ١٩٣٣ اطلق ابن شقيقه فرانكلين ديلانو روزفلت «العقد الجديد» الهادف الى اخراج البلاد من ازمة ١٩٢٩، لكن الهيئة الطبية تدين الخطة التي لم تبلغ مرحلة مشروع القانون.اما هاري ترومان فقد اقترح فرض نظام اجباري للتأمين والمشروع يفشل في الكونغرس. في حين جاء الرئيس جون كينيدي بتأمين صحي للمسنين والمشروع يفشل في الكونغرس.وفي عام ١٩٦٥ نجح الرئيس التالي ليندون جونسون في اقرار برنامجين للمساعدة هما «ميديك-ايد» للفقراء وميديكير للمعوقين والذين تجاوزوا الخامسة والستين من العمر. ويستفيد حوالى مئة مليون شخص من البرنامجين اليوم.اما جيمي كارتر فقام بحملة من اجل تأمين صحي شامل. ارجىء المشروع في عهده بسبب عقوبات اقتصادية. الا ان الكونغرس الامريكي الغى في عام ١٩٨٩ قانونا اقر قبل ١٨ شهرا بمبادرة من الرئيس رونالد ريغن، يجنب المسنين كارثة مالية اذا اصيبوا بمرض خطير. بيل كلينتون قدم هو الاخر مشروعا للتأمين الصحي الشامل دافعت عنه زوجته هيلاري كلينتون في الكونغرس، لكنه فشل.وحسم الرئيس الامريكي باراك اوباما اخيراً معركة طويلة من اجل اقرار القانون، فقد قرر مجلس النواب الاميركي اصلاحا لنظام التأمين الصحي يسمح بتغطية اكثر من ثلاثين مليون اميركي محرومين من التغطية.ولا ينص الاصلاح على انشاء صندوق عام للتأمين الصحي لكنه يجبر كل شخص على التأمين او دفع غرامة تبلغ ٢،٥ بالمئة من دخله.واقر المجلس بتأييد ٢١٩ صوتا مقابل ٢١٢ النص الذي تبناه مجلس الشيوخ في ٢٤ كانون الاول ويوسع التأمين الصحي ليشمل ٣٢ مليون اميركي محرومين منه حاليا في اكبر تغيير في السياسة الاجتماعية الاميركية في اربعة عقود.وقال اوباما في تصريحات مقتضبة بعد التصويت تماما «هذا المساء لبينا نداء التاريخ كما فعل كثيرون من الاميركيين قبلنا. لم نحاول التهرب من مسؤولياتنا بل تحملناها. لم نخف من مستقبلنا بل صنعناه». واشاد الرئيس الاميركي الذي سيوقع النص خلال ايام، البرلمانيين لتحديهم التكهنات بسقوط المشروع بسبب الخلافات السياسية والنزاعات الحزبية.وقال اوباما بعد اسبوع مرهق التقى خلاله حوالى مئة من اعضاء الكونغرس، للاميركيين «انه التغيير الذي نتطلع اليه».وعندما تجاوز عدد المؤيدين ال٢١٦ صوتا المطلوبة لتمرير النص، صفق الديموقراطيون وتبادلوا التهاني واشارات الفوز ورددوا كلمة اوباما التي كانت شعار حملته في ٢٠٠٨ «نعم نستطيع».من جهته، كشف الناطق باسم البيت الابيض روبرت غيبس ان اوباما صافح بحرارة مدير مكتبه رام ايمانويل عندما تجاوز عدد الاصوات العتبة المحددة ب٢١٦ صوتا كما صافح عددا كبيرا من مساعديه.وصوت كل الجمهوريين (١٧٨) و٣٤ ديموقراطيا محافظا ضد اصلاح نظام التأمين الصحي بينما كان مئات المحتجين يرددون في الخارج «اوقفوا القانون».واكد اوباما الذي كان نائبه جو بايدن يقف الى جانبه «اعرف انه لم يكن تصويتا سهلا لكثيرين لكنه التصويت الصحيح»، ملمحا بذلك الى تحذيرات الجمهوريين من ان الديموقراطيين سيدفعون ثمنا سياسيا كبيرا لذلك في انتخابات منتصف الولاية.وبعد التصويت الاول وافق النواب بغالبية ٢٢٠ صوتا مقابل ٢١١ على سلسلة من «البنود التصحيحية» التي طالبوا بادخالها على مشروع قانون مجلس الشيوخ ليحقق شروطهم.وهذا النص، سيحال اذا تم اقراره، على مجلس الشيوخ الذي يفترض ان يوافق عليه الاسبوع المقبل.وسيشكل النصان تحولا في سياسة التأمين الصحي في الولايات المتحدة بعد قرن من الدعوة التي اطلقها الرئيس تيدي روزفلت لمعالجة هذا القطاع على المستوى الوطني، بتوسيعها التغطية لتشكل ٩٥٪ من الذين لم يبلغوا الخامسة والستين من العمر.ومنع القانون شركات التأمين من ممارسات عديدة بينها رفض تغطية اشخاص بسبب حالات مرض مسبقة لديهم. وقال زعيم الغالبية الديموقراطية ستيني هوير قبل التصويت ان «القانون معقد لكنه بسيط في الوقت نفسه: المرض والعجز عامان ونحن ستكون اقوى اذا واجهناهما معا بدلا من كل واحد بمفرده».اما النائب الجمهوري ايريك كانتور نائب رئيس النواب الجمهوريين قال ان «الخطة التي تكلف ترليون دولار ستأخذ اميركا التي نعرفها ونحبها الى اتجاه خاطىء».

مؤيدو الهجرة في الولايات المتحدة يحتشدون من اجل التغيير

واشنطن/رويترز

تجمع عشرات الالاف من المحتجين في العاصمة الامريكية واشنطن للمطالبة باصلاح في نظام الهجرة يدعم حقوق العمال الاجانب. ورفع ناشطو الهجرة لافتات كتب عليها «العدالة والكرامة لكل المهاجرين للولايات المتحدة.» و«نريد فقط ان نعمل». وارتدى بعض المحتجين قمصانا كتب عليها «رحلتنا كمهاجرين رحلة من اجل حقوق الانسان».وقالت نادية فيلازكويز نائبة نيويورك الديمقراطية امس الاثنين ان «كل يوم بلا اصلاح يوم يتعين فيه على ١٢ مليون مهاجر يعملون بجد ان يعيشوا في ظل الخوف.. ويوم تمزق فيه عائلة. هذا خطأ وغير امريكي».ودعت فيلازكويز التي ترأس تكتل الناطقين باللغة الاسبانية في الكونجرس الرئيس والكونجرس اصلاح قوانين الهجرة فورا.والهجرة قضية حساسة في الولايات المتحدة حيث يعيش نحو ١٠،٨ ملايين مهاجر غير شرعي ويعملون تحت تهديد وحيث يمثل الناطقون باللغة الاسبانية وهم اكبر مجموعة مهاجرة كتلة تصويتية اخذة في النمو بشكل سريع.وعلى الرغم من تركيز واشنطن على الرعاية الصحية كان البعض في الحشد المتنوع عرقيا واثقا من ان النواب سيسمعون عن هذا الحشد ويلتفتون الى مخاوفهم. واستفاد الرئيس باراك اوباما في عام ٢٠٠٨ من مشاركة المنحدرين من اصول اسبانية في التصويت بشكل كبير بعد ان اجتذبهم وعده بتطبيق اصلاح في قانون الهجرة يفتح لملايين من المهاجرين غير الشرعيين طريقا امام الحصول على الجنسية.ونبه انصار الهجرة المحبطون من عدم وفاء اوباما حتى الان بتعهد باصلاح نظام الهجرة الى ضرورة تنفيذ الاصلاح هذا العام او مواجهة العواقب في انتخابات الكونجرس في نوفمبر تشرين الثاني.

في ذلك اليوم قُتِلَ نحو ٦٩ افريقيا بينهم نساء واطفال

شاربفيل بجنوب افريقيا تحيي الذكرى الـ ٥٠ لمجزرة الشرطة العنصرية

متابعة اخبارية:

تقول الصحفية كارن الين، العاملة في هيئة الاذاعة البريطانية ان مركز الشرطة في مقاطعة شاربفيل بجنوب أفريقيا، الذي تسبب، قبل خمسين عاما، بالمجزرة الشهيرة دومبا تحول، اليوم، الى نصب تذكاري.

وبات تاريخ الحادثة – الحادي والعشرين من اذار – مناسبة للاحتفال واحياء ذكرى الضحايا ، وقامت السلطات المحلية بتنظيف المقبرة وتجميلها.

وتقول كارن ان ماكيتي –احد شهود العيان – انه كان في السابعة عشرة من عمره عندما وقعت المجزرة. وكان وقتها طالبا في المدرسة وعضوا نشطا في حركة المؤتمر الافريقي العام المناهضة للعنصرية.

وعندما كان ماكيتي عائدا الى مدرسته بعد انتهاء فترة الغداء يوم الاثنين ٢١ مارس ١٩٦٠، سمع من بعيد دوي اطلاق نار.

يقول: «ظننا ان احدهم كان يلهو بالالعاب النارية اول الامر، ولكن عندما رأينا الدماء تخضب الارض عرفنا انهم كانوا يطلقون النار على الناس. اصيب معظم القتلى في ظهورهم عندما كانوا يحاولون الفرار. كان واضحا ان امرا خطيرا قد جرى.»

لقد كانت الدقائق الـ ١٥ التي استغرقتها المجزرة كافية لتحويل هذه الحادثة الى احد المفاصل الاساسية لحركة التحرر في جنوب افريقيا، فقد ادنت بانطلاق الكفاح المسلح ضد نظام الفصل العنصري وادت بالحكومة العنصرية الى حظر كل من حركتي المؤتمر الافريقي العام والمؤتمر الوطني الافريقي.

وكان الالوف من المتظاهرين قد تجمعوا في ذلك اليوم قبل خمسين عاما في بلدة شاربفيل الواقعة الى الجنوب من مدينة جوهانسبورغ للاحتجاج على القرار الذي اصدرته السلطات العنصرية باجبار المواطنين السود على حمل جوازات مرور من اجل التنقل داخل البلاد.

وكانت هذه الجوازات سيئة الصيت (والمسماة «دومبا») تحكم حرية الانسان في الحركة، كما استخدمت اداة لمضايقة السكان السود وكانت واحدة من اكثر الرموز العنصرية اثارة للكراهية.

وقد قتل في ذلك اليوم ٦٩ شخصا من رجال ونساء واطفال عندما فتح رجال الشرطة النار على الجموع المحتشدة.

واصبح مركز الشرطة الذي تجمع مقابله المتظاهرون قبل خمسين عاما نصبا تذكاريا للقتلى.

ولكن، وبينما تستعد جنوب افريقيا لاحياء ذكرى المجزرة، تجتاح شاربفيل مشاعر عدم الارتياح.

فأمال ماكيتي – الذي قضى خمس سنوات في سجن جزيرة روبن الشهير لانتمائه الى منظمة محظورة – وامثاله خابت بعد ان نكصت الحكومة الديمقراطية الحالية وعودها.

يقول ماكيتي: «معظم الذين نجوا من تلك المجزرة عاطلون عن العمل. انا لا اقول إنه ينبغي اطعامهم دون ان يؤدوا اي عمل، ولكن يجب ايجاد فرص العمل الكريم لهم.»

يذكر ان الحي التجاري الصغير في شاربفيل يبدو عليه البؤس، فالعديد من المتاجر مغلقة ولم يبق فيه الا محل صغير لبيع الملابس وصالون للحلاقة وجزار وحانة متواضعة.

كما اغلقت في الآونة الاخيرة مدرستان في البلدة، ويفتقر شبابها الى اية مرافق رياضية.

وتعتبر تسوانا انابو، التي تمثل منظمة تطلق على نفسها «شاربفيل اولا»، ناطقة باسم جيل الشباب، الجيل الذي ينحدر من اولئك الذين عاشوا المجزرة.

تطالب انابو الحكومة بتسمية شاربفيل بوصفها موقعا لارث الوطني، كما تطالب الدولة بالاعتذار لما وقع في البلدة قبل خمسين عاما، اضافة الى مطالبتها بخدمات افضل.

وتقول: «عندما كان نظام الفصل العنصري قائما، كنا نشتكي من ان الدور ذات الغرف الاربع التي كنا نقطنها لم تكن افضل من زرائب الكلاب، ولكن الذي يحصل الآن وقد جاء السود للحكم انهم يشيدون دورا اصغر من تلك. هل فقدنا البوصلة؟ هل نتذكر ما كنا نناضل من اجله؟»

وتتهم انابو حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم بالتنصل من اولئك الذين كافحوا من اجل التحرر وتجاهل مطالبهم فيما يتعلق بالاسكان وتوفير فرص العمل.

وكاد هذا المزاج الغاضب ان يفسد الاحتفالات المخطط لها لاحياء الذكرى السنوية الـ ٥٠ للمجزرة، حيث الغيت بعض الفعاليات بالفعل مخافة ان تؤدي الى اندلاع اعمال العنف.

ويعتبر المزاج السائد في شاربفيل نموذجا للمزاج العام في المجتمع الجنوب افريقي ككل، وهو المجتمع الذي يوصف بأنه الاقل مساواة في العالم – كما يعكس المزاج السوداوي هذا الصراع الجديد الذي يجب ان يخوضه سياسيو هذا البلد.

نوافذ

البريطانيون يصفون برلمانهم بمدرسة الفساد

لندن تحقق في فضيحة «وزراء سابقين للايجار»!

متابعة اخبارية

بات البريطانيون يعرفون برلمانهم – مجلس العموم – بانه مدرسة للفساد، وفي الوقت الذي تظهر قضايا استغلال النفوذ السياسي واحداث فساد متنوعة على انها حقائق مزعجة لعموم البريطانيين، تستثمر كادوات للتسقيط السياسي بين الفرقاء خصوصا مع انخفاض شعبية حزب العمال الحاكم.زعيم حزب المحافظين المعارض في بريطانيا ديفيد كاميرون طالب بتحقيق مجلس العموم (البرلمان) في اتهامات لوزراء سابقين حاولوا بيع النفوذ السياسي بالمال.وينفي نواب حزب العمال الثلاثة ان يكونوا خرقوا القانون بعدما تم تصويرهم سرا وهم يتحدثون لصحفيين متخفين.وادان قادة حزب العمال ما قيل انها افعال هؤلاء، واعلنوا ان بيان الحزب الانتخابي سيتضمن حملة تقييد شديدة على نشاطات جماعات الضغط. وقال كاميرون ان «الاتهامات المثيرة للصدمة» تستدعي تحقيقا. وقال حزب الاحرار الديموقراطيين ان هناك حاجة لاصلاح «النظام العفن برمته».وطالب كاميرون رئيس الوزراء جوردون براون باجراء تحقيق في الاتهامات للوزير السابق ستيفن بايرز حول لقاءاته الوزارية، وتحقيق برلماني في سلوك النواب.وجاءت تلك الاتهامات بعد تحقيق مشترك لصحيفة الصنداي تايمز والقناة الرابعة في التلفزيون. وتطول الاتهامات ثلاثة وزراء سابقين هم ستيفن بايرز وباتريشيا هيويت وجيف هون ولن يترشح الثلاثة في الانتخابات المقبلة.ونقل تسجيل لبايرز قوله انه يمكن ان يعمل لصالح اخرين مقابل ٥ الاف جنيه في اليوم وانه مثل «سيارة اجرة».وقال لصحفي متخف انه عقد صفقات مع وزراء ويمكنه الحصول على معلومات سرية من مقر رئاسة الوزراء ويمكنه مساعدة الشركات التي تتورط في تثبيت الاسعار في الالتفاف على القانون.ولدى مواجهته بالاتهامات قال عضو مجلس العموم، الذي ترك الوزارة عام ٢٠٠٢، انه كان يبالغ في مدى تاثيره على سياسة الحكومة وانه «لم يمارس اي ضغط على الوزراء لصالح اعمال تجارية».اما باتريشيا هيويت فقالت انها «ترفض بشدة» الاتهام بانها ساعدت عميل دفع لها ٣ الاف جنيه يوميا في الحصول على مقعد في هيئة استشارية للحكومة.وقالت ان ما جرى مناقشته يتعلق بما بعد تركها للبرلمان بعد الانتخابات المقبلة.وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية قالت إن الفضائح البريطانية غالبا ما كانت تتعلق بالجنس أو التجسس، لكن الفضائح الكبيرة التي تهدد البرلمان الآن تشكل خطرا كبيرا لم تعهده البلاد منذ عقود، وهي المتمثلة في عمليات الفساد المالي المستشري بين معظم السياسيين من الأطراف كافة.وأوضحت الصحيفة أن البريطانيين يحبون أن يصفوا مجلس عمومهم بكونه نموذجا للديمقراطية البرلمانية، ولكن أعضاءه طالما نقصتهم تلك المثاليات البريطانية في اللياقة والكرامة والاستقامة، وبات يعرف، اليوم بمدرسة للفساد. وأما القصة الشهيرة فهي تلك التي حدثت في عام ١٩٦٣ عندما اعترف وزير الداخلية السابق جون بروفيومو بأنه على علاقة غير شرعية مع بائعة هوى تبين أنها كانت تمارس الجماع في الوقت نفسه مع جاسوس روسي. فضائح فساد كثيرة تكشفت مثل إساءة استخدام السلطة هددت بتقويض ما تبقى من ثقة للجمهور ليس باستقامة السياسيين فحسب، بل بالبرلمان عن بكرة أبيه» وفي خريف ٢٠٠٩، شهدت البلاد سلسلة متصاعدة من عمليات الكشف عن النفقات المشبوهة التي طالب بها أعضاء في البرلمان، ليتبين أن سياسيين من جميع الأطراف مثل أحزاب العمل والمحافظين والأحرار الديمقراطيين، وممثلين عن حزب شين فين الجمهوري، كلهم كانوا يخادعون النظام المالي. فضائح فساد كثيرة تكشفت مثل إساءة استخدام السلطة جاءت لتهدد بتقويض ما تبقى من ثقة للجمهور ليس باستقامة السياسيين فحسب، بل بالبرلمان عن بكرة أبيه. وعلق النائب العمالي جيم فيتزباتريك على عمليات الفساد بالقول إن معظمها يتعلق بتقديم فواتير بدعوى شراء أجهزة تلفاز أو أفران غاز أو أرائك، لكن عمليات الشراء تلك لم تقع قط.ومضت وول ستريت جورنال إلى أن بعض السياسيين تقدم بمطالبات لشراء أكياس سماد أو لمبات كهرباء للمنزل أو ما شابه ذلك، أو طالبوا بالحد الأقصى المسموح به دون أن يكونوا قد أنفقوا تلك المبالغ، ما يجعل من البرلمان البريطاني مدرسة للفضائح.